



a toxics-free future

رؤية شبكة العمل الدولية للحد من الملوثات العضوية الثابتة بشأن التحضير للاجتماع الرابع للجنة المفاوضات شبعة الحكومية

مارس ٢٠١٢

تود شبكة العمل الدولية للحد من الملوثات العضوية الثابتة في مشاركة بعض الأفكار والملاحظات كمندوب لتحضير الاجتماع الرابع للجنة المفاوضات شبه الحكومية لإعداد صك دولى ملزم قانونيا بشأن الزئبق. ويأتى التفاوض بشأن اتفاقية الزئبق نتيجة الزيادة السريعة لمستويات الزئبق. وقد لاحظ العلماء زيادة مستويات الزئبق في المحيط الهادي بنسبة ٣٠٪ على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية، وإذا لم يتم اتخاذ أى اجراءات سوف ترتفع مستويات الزئبق بنسبة ٥٠٪ خلال العقود القليلة القادمة. كما يتوقع العلماء فى حالة عدم اتخاذ تدابير للحد من هذا التلوث ان تتضاعف كمية التلوث بالزئبق فى المحيط الهادي بحلول عام ٢٠٥٠. وسيؤثر ذلك سلبا على محتوى الزئبق فى الأسماك والتي تعد المصدر الرئيسي لتعرض الإنسان للزئبق. وبالرغم من إحراز بعض التقدم فى الاجتماع الثالث للجنة المفاوضات شبه الحكومية إلا ان هناك بعض التدابير الضعيفة الخاصة بالعناصر الهامة للاتفاقية جنبا إلى جنب مع حالة الجمود الكامل بشأن الانبعاثات والاعتبارات المالية مما يثير مخاوف بشأن ما إذا كانت الاتفاقية ستؤثر على اتجاه ارتفاع مستويات الزئبق. وبدون العمل الحقيقي لمعالجة مصادر الزئبق قد تضىف الاتفاقية بعض الشرعية على ارتفاع انبعاثات مع الفشل فى حماية صحة الإنسان والبيئة.

الانبعاثات بجميع الوسائط

تعتمد شبكة العمل الدولية ضرورة وجود اتفاقية للحد من انبعاثات الزئبق بكل الوسائط على ان تركز على التحكم فى انبعاثات الهواء وتشجيع المصانع للحد من انبعاثات الزئبق فى الهواء من خلال تحويل هذه الانبعاثات إلى الأرض او شبكات المياه او تحويلها لمنتجات. وقد يؤدي ذلك إلى اتفاقية عالمية من شأنها تكثيف الواقع المحلي للتلوث والتعرض للزئبق. كما ان انبعاثات الزئبق باليابس أو الماء قد تتطاير وتنتقل إلى الهواء. وقد كان هناك دعم قوي بالاجتماع الثالث للجنة المفاوضات لوجود مادة مدمجة خاصة بالانبعاثات فى الهواء والتربة والمياه. بينما رأت بعض الدول الاخرى ضرورة وجود مواد منفصلة أو القضاء على بعض الوسائط من الاتفاقية. وقد اظهرت اللجنة أيضا بعض الإقتراحات لاتخاذ تدابير طوعية أو إزالة مصادر من الإعتبار من قبل الدول التي لديها مصادر معينة. ولتكون الاتفاقية ذات معنى وتتعامل مع مستويات ارتفاع الزئبق يتطلب ذلك اتخاذ

تدابير مُلزِمة لمصادر الزئبق البشرية. ويمكن التخلص منها أكثر من مرة باستخدام أفضل التقنيات المتاحة التي وضعتها لجنة من الخبراء. على ان يتم وضع خطوط ارشادية للتحكم فى انبعاثات الزئبق على اليابس والمياه أو المنتجات وإعطاء الأولوية للبدائل وتعزيزها بمرور الوقت إلى أن تصبح أكثر صرامة. ولكي تصبح أكثر فاعلية يجب أن توجه مجموعة واحدة من الخطوط الارشادية لأفضل التقنيات المتاحة نحو معالجة الانبعاثات من مصدر لجميع الوسائط بدلا من وجود ثلاث وثائق لأفضل التقنيات المتاحة (للغواء وللمياه وللأرض).

تحتاج الانبعاثات الناتجة عن إنتاج VCM إلى معالجة. فى هذه المرحلة المتقدمة من المفاوضات يبدو أن هناك بيانات متاحة للجمهور عن انبعاثات الزئبق بالبيئة والناتجة عن إنتاج VCM. وقد قام برنامج الامم المتحدة للبيئة بتقدير هذه العملية فى عام ٢٠٠٨ لاستهلاك ٧٧٠ طن متري من الزئبق. ومع ذلك لم يتم عمل حساب استهلاك نصف هذه الكمية حيث يمثل إنتاج VCM أكبر المساهمين فى التلوث العالمى الصناعى بالزئبق. ونظرا لعدم وجود بيانات انبعاثات بالتقرير الذى اعده الخبراء للعمل بها قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة الخاص بالتقييم العالمى للزئبق فى الغلاف الجوى بالتعامل مع محطات VCM كما لو أنها لا تطلق أى انبعاثات زئبقية فى الغلاف الجوى. وهذا الامر يحتاج إلى معالجة عاجلة فى الاجتماع القادم للجنة. فى الاجتماع السابق تم تقديم بعض المعلومات الأولية عن بدائل لحافز الزئبق. وترغب شبكة العمل الدولية فى تشجيع الحكومات مطالبة الأمانة بتقديم تحديث مفصل عن استخدام بدائل للزئبق كعامل مساعد فى الاجتماع القادم لذلك يمكن للمفوضين استخدام المعلومات فى المناقشات حول هذا المصدر الهام للزئبق.

على هذه الاتفاقية العمل على الحد من الانبعاثات من خلال تحديد تاريخ واضح من أجل وقف وحظر إدخال الزئبق بعمليات التصنيع المدرجة فى المرفق دال. وينبغي ألا يبدأ نفاذ الاتفاقية حتى يسمح للأطراف بتوسيع عدد من هذه المرافق دون حدود وذلك قبل أن تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ. يجب أن تكون هناك حدود واضحة وقيود مفروضة على بناء مرافق جديدة من هذه الأنواع وعلى التوسع فى المرافق الموجودة بالفعل. فى حالة الحاجة إلى موعد نهائى للسماح للدول التى لديها مرافق للمواصلة التشغيل، يجب أن يكون تاريخ الاستخدام هو تاريخ إنعقاد المؤتمر الدبلوماسى الذى سيتم فيه اعتماد الاتفاقية وليس تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

أخيرا، يجب أن يتم القضاء على مستويين نهج "significant aggregate emitter". فى إطار هذا النهج، سوف تتلقى عدد قليل نسبيا من الدول النامية والدول التى تمر اقتصاداتها بمرحلة إنتقالية دعما محدودا من الآلية المالية لمعالجة مصادر انبعاثات الزئبق. بالنسبة للدول الاخرى قد تكون الجهود الوطنية للتصدي لهذه المصادر طوعية وغير معتمدة. ولإنجاح الاتفاقية يجب تحفيز المشاركة الكاملة من جميع الحكومات المعنية فى جميع المناطق. وينبغي تعديل هذه المادة لمطالبة الأطراف بإعتماد هدف وطنى للحد والقضاء على مصادر الزئبق والانبعاثات لوضع خطة وطنية للحد والقضاء على هذه المصادر ومن ثم تنفيذ الخطة.

الآلية المالية

تعتمد شبكة العمل الدولية ضرورة وجود آلية تمويل كاف لتنفيذ الإتفاقية. كما يجب أن تكون أحكام الإتفاقية إلزامية حيث أن الأحكام الطوعية لن تكون مؤهلة للحصول على الدعم المالي في إطار هذه الترتيب والذي يربط الحصول على الأموال بعملية الأمتثال. هناك وجهات نظر مختلفة متعلقة بنمط الآلية المالية، ولكن قبل اختيار آلية محددة من الضروري المناقشة والموافقة على خصائص والمميزات الواجب توافرها في الآلية المالية. وتشمل الخصائص المرغوب فيها وجود مؤسسة متجاوبة والقدرة على الحصول على كميات صغيرة وكبيرة من المال ووجود مساهمة مالية من القطاع الخاص والقدرة على مواجهة العوامل الأقتصادية والأقتصادية المعقدة والقدرة على الوفاء بالإلتزامات الأتفاقية دون المساومة بأهداف الحد من الفقر وتمويل الأنشطة التمكينية قبل تصديق الدول على الأتفاقية. ونعتقد أيضا أن الآلية المالية للأتفاقية يجب أن توفر أمتياز الوصول إلى أقل الدول النامية والدول النامية الجزرية الصغيرة. وقد يشمل ذلك : تخفيف شروط التمويل المشترك، والمساعدة في وضع مقترحات التمويل، الأنتشار الواسع لأهلية المشروع. في الأتتماع الثالث للجنة قامت العديد من الدول بدعم إنشاء صندوق مستقل بسبب الإحباط من مرفق البيئة العالمية والتجربة الجيدة مع صندوق الدعم المتعدد الأطراف. ومع ذلك، لإنشاء صندوق مستقل ناجح يجب تلقي أموالا كافية وان تكون مستدامة على المدى الطويل. وجود صندوق مستقل تحت سيطرة مؤتمر الأطراف والذي يقوم بتوزيع الأموال بصورة سريعة وغير كافية ومع نفاذ الأموال يقوض بدرجة كبيرة جهود الدول النامية والأنتقالية لمواجهة الزئبق. ومن بواعث القلق أيضا الجدوى من إنشاء صندوق مستقل لأتفاقية التصدي لمادة واحدة عندما يكون هناك ضغط قوي نحو التآزر والكفاءة في استخدام الموارد.

خطأ التنفيذ الوطنية (NIPs)

يعد إعداد خطة التنفيذ الوطنية في كثير من الدول أمرا ضروريا لتأسيس فهم شامل للموارد الوطنية. وأظهرت تجربة اتفاقية استكهولم أن توافر الأموال لإعداد خطة التنفيذ الوطنية كان حاسما في التصديق على الأتفاقية وتنفيذها. ومع ذلك، في الأتتماع الثالث للجنة أقرحت بعض الدول أن إعداد خطة التنفيذ الوطنية في حد ذاته يجب أن يكون طوعيا وإذا تمت الموافقة على ذلك قد لا يكون إعداد خطة التنفيذ الوطنية من أنشطة الامتثال وقد لا يكون تلقائيا مؤهلا للحصول على الدعم المالي. وقد يؤثر ذلك سلبا على الأرجح على قدرة الدول النامية لتحديد الأولويات ومنع دخول أحكام الأتفاقية إلى نظام الأمتثال مما يجعلهم غير مؤهلين للحصول على الدعم من الآلية المالية. يمكن أن تلعب خطط التنفيذ الوطنية دورا حاسما في توعية الوزارات الحكومية بقضايا الزئبق وتعزيز أولوية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية من خلال إنشاء مراكز تنسيق وتطوير لجنة وطنية من الخبراء. وينبغي أن تشمل خطط التنفيذ الوطنية جرد مخزون الزئبق والمصادر والنفايات والمواقع الملوثة. ويوفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجموعة أدوات مفيدة للدول الأطراف لتحديد وقياس مصادر الزئبق وأنبعاثاته. يمكن لمختلف خطط العمل الوطنية المطلوبة بموجب مواد الأتفاقية المختلفة ان تكون

فصولاً في خطة التنفيذ الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأنشطة التمكينية سوف تكون جزءاً هاماً من اتفاقية الزئبق. يجب أن تكون خطط التنفيذ الوطنية ملموسة ومنطقية وأن تنطوي على الأنشطة التمكينية التي تساعد على وضع وتحديد الأولويات الدولية المحددة وتمهيد الطريق لتنفيذ الاتفاقيات. ويمكن تقديم المساعدة التقنية إلى الدول لإعداد خطط التنفيذ الوطنية الخاصة بهم للوصول لنتائج ملموسة. أخيراً، لخطط التنفيذ الوطنية دور في مساعدة الجمهور لفهم ودعم أهداف التنفيذ على المستوى الوطني من خلال إشراك المجتمع المدني في صياغتها وتنفيذها.

المواقع الملوثة

نتج عن كارثة ميناماتا الأصلي تلوث خليج ميناماتا من محطة إنتاج الأسيتالديهيد باستخدام الزئبق المحفز مما أدى إلى تلوث موقع كبير مع نتائج مدمرة. نتيجة لذلك اقترح الاجتماع الثالث للجنة نهج طوعي للتعامل مع المواقع الملوثة بالزئبق كما تجاهل مسألة التعويضات لضحايا التلوث بالزئبق. هذا يقوض الجهود الرامية للسيطرة على التلوث الزئبقي العالمي حيث أن المواقع الملوثة تضر بالمجتمعات المحلية وتساهم في التعرض للتلوث بالزئبق. وبالإضافة إلى ذلك فإن الجهود الطوعية توجه جهود الأطراف لمعالجة المواقع الملوثة خارج نطاق الامتثال بالاتفاقية وبالتالي يجعلها غير مؤهلة للحصول على الدعم من الآلية المالية. وتعتقد شبكة العمل الدولية أنه يجب إلزام الأطراف لتحديد المواقع الملوثة والقيام ببعض التوصيف الأولي منها. ويجب على الطرف المسؤول أن يتحمل المسؤولية الرئيسية للتعويض والمعالجة كما يجب أن تشمل الاتفاقية على أحكاماً لتعزيز التعاون الدولي للتصدي للمواقع الأكثر تعقيداً حيث أنه لا يمكن تحديد الطرف المسؤول أو افتقارها إلى المستوى اللازم من الموارد والتكنولوجيا. بموجب نص مسودة الاتفاقية الحالي فإنه يمكن تجاهل المواقع الملوثة مثلما حدث في خليج ميناماتا مع عدم وجود أي التزام لتحديده أو تنظيفه أو التعامل مع الضحايا. لذلك لن يكون ذلك شرفاً لإطلاق اسم اتفاقية مانياماتا على صق عالمي للتحكم في الزئبق إذا كان النص نفسه سمح بحدوث مثل هذه الكارثة.

ورش تعدين الذهب الصغيرة والحرفية وواسعة النطاق

فيما وصف بـ "قصة نجاح" بالاجتماع الثالث للجنة، لا تزال هناك حاجة للتصدي ومعالجة هذا المصدر الرئيسي للزئبق. حالياً هناك إلتباس حول ما إذا كانت الأطراف "ينبغي" أو "يمكن" لها اتخاذ اجراءات للتصدي للأمر. يتأهل النص الحالي تلوث الكبير الذي تسببه تلك الورش وتمت إزالة هذه الممارسات بوصفها مصدراً للزئبق في المرفق (واو وزاي) وبالنظر إلى حجم التعرض والأنبعاثات الناتجة عنها وأتباع نهج طوعي ليس له معنى بموجب الاتفاقية. وينبغي أن يلتزم كل طرف للتخلص التدريجي من الممارسات المذكورة في الفقرة (اب) من المرفق (هاء) وبما أن هذه الممارسات هي الأسوأ في إطلاق أكبر قدر من التلوث بالزئبق يجب اتخاذ تدابير إلزامية تشتمل على خطة عمل وطنية تتضمن وقاية السكان من التعرض للخطر ووضع استراتيجية للصحة العامة. ويجب حظر إستيراد الزئبق لتلك الورش لمنع مزيد من حالات التسمم بين عمال المناجم والأطفال

والنساء، وغير ذلك من المهن التي تتضرر من الزئبق مثل صيادي الأسماك. كما يجب على كل دولة تحديد الإجراءات الخاصة بتلك الورش وتنفيذها وفقا لخطة العمل الوطنية التي تعد جزء من خطة التنفيذ الوطنية.

لم تلاقى ورش التعدين واسعة النطاق الأهتمام الكافي في الأجتماع الثالث للجنة على الرغم من مساهمتها الكبيرة فى إنبعثات الزئبق. وتشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن نحو ١٥% من إجمالي انبعثات الزئبق البشرية تأتي من انبعثات الزئبق غير المقصودة والمرتبطة بتعدين المعادن الصناعية وعمليات ومرافق التكرير. لهذا السبب وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجموعة أدوات لتحديد وتقدير حجم الإطلاقات من الزئبق الذي يتضمن إنتاج المعادن الأولية كمصدر محدد في القائمة الوطنية لجرد الزئبق. من المحتمل أن التلوث بالزئبق الذي ينتج مباشرة من تعدين خام المعادن. على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٨ كان إجمالي انبعثات الزئبق والتحويلات من جميع مرافق التعدين الخام هي ٢٤٨٦ طن متري يبقى معظم هذا التلوث في الموقع ومنه ينتقل إلى الأرض. يشير ذلك إلى أن إجمالي الناتج العالمي من الزئبق الموجود في جميع نفايات التعدين الملقاة سابقا وحاليا من خلال عمليات تعدين خام المعادن بالضرورة أن تكون كبيرة للغاية. تتعرض هذه النفايات الملقاة بشكل مستمر لأنشطة وعمليات التعرية الطبيعية الأخرى التي تؤثر بالتأكد في إنبعثات الهواء ومصارف المياه، وغيرها من إنبعثات الزئبق بمكبات النفايات الخاصة بعمليات التعدين. وينبغي أن تدرج عمليات تعدين المعادن الحديدية وغير الحديدية كمصدر في المرفق (واو) والعمل عليها بالإتفاقية التي تتناول انتشار الإنبعثات فى كل الوسائط على النحو المبين أعلاه .

النفايات

ترى شبكة العمل الدولية أن إتفاقية الزئبق يجب أن تتطوى على أحكام إلزامية محددة بشأن نفايات الزئبق وعدم تفويض مسؤوليتها بشأن هذه المسألة الهامة إلى إتفاقية بازل. حماية الصحة البشرية والبيئة ليست هدفا محددات لإتفاقية بازل، كما إنها لا تعالج بشكل كامل الموضوعات المتعلقة بالتداول المحلي والجمع والتخلص من أو نقل نفايات الزئبق. يجب أن تحتفظ الإتفاقية بقائمة من التقنيات الملائمة لمعالجة النفايات المحتوية على الزئبق وتحديد مستويات الأداء لهذه التقنيات في الخطوط الإرشادية لأفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية. كما يجب تحديد القيم الحدية بما في ذلك قيمة وقاية الصحة والتي تعرف النفايات بأنها خطيرة. يجب أن تشكل الأحكام الإضافية المتطلبات اللازمة لتقليل ومنع توليد النفايات المحتوية على الزئبق وإجراءات المسؤولية والتعويض ومتطلبات وجود خطة عمل وطنية مدرجة في خطة التنفيذ الوطنية للدولة، وتطبيق مبدأ الملوث يدفع حيث أقرت العديد من الدول بأن القطاع الخاص يلعب دورا ماليا هاما في الإتفاقية. وينبغي حظر نقل النفايات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية أو نقلها إلى الدول الأخرى إلا بموافقة الدولة المستوردة

للتأكد من وجود القدرة الكافية لمعالجة النفايات ومنع وقوع أى أضرار لاحقة على صحة الإنسان والبيئة.

تسمية الاتفاقية

مقترح تسمية اتفاقية دولية للزئبق باتفاقية ميناماتا هام للغاية. وترى شبكة العمل الدولية أن تسمية الاتفاقية *اتفاقية ميناماتا* سيربط الازهان مباشرة بكارثة ميناماتا مما قد يدعم الجهود العالمية لحماية الصحة البشرية والبيئة من التلوث بالزئبق. فى هذه الحالة وعند الاستعانة بهذا الأسم يجب تكريم ضحايا ميناماتا والوقوف على مطالبهم المشروعة ويجب أن تطبق الدروس المستفادة من كارثة ميناماتا في الاتفاقية.

مرت أكثر من خمسين عاما منذ أن تم أول تشخيص لمرض ميناماتا ومجموعات الضحايا لا تزال فى أستياء من ردود الافعال العالمية. تريد مجموعات الضحايا من الجميع الاعتراف والتعويض. كما أنهم فى حاجة إلى دراسة صحية شاملة على الأشخاص فى المناطق المتأثرة. كما أنهم يريدون التأكد من تطبيق مبدأ الملوث يدفع بشكل كامل وصحيح. وكذلك تنظيف المناطق الملوثة حول خليج ميناماتا حتى لا تتم مراسم التوقيع على الإتفاقية فى مكان لا يزال بها كميات ضخمة من التلوث بالزئبق ومهملة. أخيرا، تريد جماعات ضحايا ميناماتا ضرورة وجود نظام الصحة والرعاية الإجتماعية التي من شأنها تمكين السكان من العيش حياة آمنة.

تتضمن شبكة العمل الدولية مع جماعات ضحايا ميناماتا وتصر على ضرورة التصدي للمأساة المستمرة بشكل صحيح من قبل الحكومة اليابانية ومؤسسة Chisso قبل ان يطلق على الإتفاقية أسم ميناماتا. هذا يعني أنه ينبغي أن يؤخذ تعهد علني واتخاذ خطوات ملموسة نحو حل حقيقي للقضايا المتعلقة قبل انعقاد المؤتمر الدبلوماسي فى عام ٢٠١٣.

Minamata groups' naming statement

http://www.ne.jp/asahi/kagaku/pico/mercury/INC2_NGO/Minamata_Statement_110123_en.pdf

IPEN Honoring Minamata Statement

<http://ipen.org/minamata/wp-content/uploads/2011/04/Honoring-Minamata-Solidarity-Statement-English.pdf>

Daily Yomiuri Online February 5, 2012; *Minamata deadline July 31 / Groups supporting sufferers of mercury poisoning criticize limit*; <http://www.yomiuri.co.jp/dy/national/T120204003375.htm>

The Japan Times / Kyodo Tuesday, Feb. 28, 2012; *Minamata victim's exclusion overturned. In recognizing woman, court faults '77 criteria*; <http://www.japantimes.co.jp/text/nn20120228a2.html>

Note: On March 7, 2012, Kumamoto Prefecture, after consultation with Ministry of the Environment, announced that it will appeal the case to the Supreme Court to try to avoid classifying this woman as a Minamata victim.

The Japan Times / Kyodo Thursday, March 1, 2012; *Mercury pact falls short on Minamata*

<http://www.japantimes.co.jp/text/nn20120301f1.html>